

التحقّيَّة ومعناها في عقيدة الشيعة وأثرها في تفاسيرهم

التحقّيَّة : بفتح ثم كسر ثم تشديد الياء مع فتحها هي : أن يظهر الإنسان خلاف ما يبطن ، ويعلن ضد ما يكتم لهدف أو لغرض ، وهي ممنوعة وحرام ونفاق وكذب حرمه الإسلام جاء القرآن والسنّة بتحريمهما إلا في حالة واحدة أبینها فيما بعد ولكن الشيعة قد عمموها وجعلوها أساس دينهم وأصلًا أصيلاً من أصولهم ويروون في ذلك عن أئمتهما ما يلى من الأخبار :

روى الكليني بسنده عن أبي جعفر الباقر قال: «التحقّيَّة من ديني ودين آبائى ولا إيمان بمن لا تتحقّيَّة له»^(١).

وروى الكليني بسنده عن أبي بصير قال : قال أبو عبد الله الصادق : «التحقّيَّة من دين الله قلت : ومن دين الله؟ قال : إِي وَاللَّهُ مِنْ دِينِ اللَّهِ، وَلَقَدْ قَالَ يُوسُفُ : ﴿أَيَّتُهَا أَعْيُّرُ إِنَّكُمْ لَسَرِقُونَ﴾ وَوَاللَّهِ مَا كَانُوا سَرَقُوا شَيْئًا»^(٢).

ويستفاد من هذا أن الشيعة استحلوا الكذب على الله ورسوله وعلى الأئمة من آل البيت وسموه بغير اسمه حيث أطلقوا عليه (التحقّيَّة) ووضعوا له الأحاديث في فضله والإشادة به والدليل على ذلك ما يأتي من أخبار .

روى الكليني أيضًا بسنده عن سليمان بن خالد قال : قال لى أبو عبد الله : «يا سليمان إنكم على دين من كتمه أعزه الله ومن أذاعه أذله الله»^(٣).

ويستنده عن علي بن الحسين قال : «يغفر الله للمؤمن كل ذنب ويظهره منه في

(١) انظر : الكافي للكليني كتاب الإيمان والكفر : باب التحقّيَّة ج ٢ ص ٢١٩ .

(٢) نفس المصدر ج ٢ ص ٢١٩ .

(٣) نفس المصدر ج ٢ ص ٢٢٢ .

الدنيا والآخرة ما خلا ذنبين : ترك التقة وترك حقوق الإخوان»^(١).

ويستدئ عن الباقر قال : «وأي شيء أقر لعيني من التقة ، إن التقة جنة المؤمن»^(٢)

ويستدئ عن الصادق قال : « لا والله ما علا وجه الأرض شيء أحب إلى من التقة إنه من كانت له تقة رفعه الله ومن لم تكن له تقة وضعه الله »^(٣).

ويستدئ عن أبي عبد الله (أن رجالاً من المنافقين مات فخرج الحسين بن علي يمشي معه فلقه مولى له فقال الحسين أين تذهب يا فلان ؟ فقال أفر من جنازة هذا المنافق أن أصلى عليها ، فقال له الحسين : أنظر أن تقوم على يميني بما تسمع ما أقول فقل مثله ، فلما أن كبر عليه وليه قال الحسين : الله أكبر ، اللهم العن فلانا عبدك ألف لعنة مُؤْتَلَفَة غير مخلتفة ، اللهم أجز عبدك في عبادك وببلادك وأصله حر نارك وأذقه أشد عذابك فإنه كان يتولى أعداءك ويعادي أولياءك ويبغض أهل بيتك »^(٤).

ولا أدرى كيف يصنع ذلك إمام هو لطف ورحمة في عقيدة الشيعة؟ لكن الشيعة بياungan في هذا الكذب حتى ينسبوه إلى الرسول نفسه ، يقول الذي تبأ مقعده من النار صاحب أكاذيبهم الكليني في الكافي بستدئه إلى أبي عبد الله الصادق قال : «لما مات عبد الله بن أبي ابن سلول حضر النبي جنازته فقال عمر لرسول الله : ألم ينهاك الله أن تقوم على قبره؟ فسكت ، فكرر عمر السؤال ، فقال له : «ويلك ما يدركك ما قلت؟ إني قلت : اللهم احش جوفه ناراً، وأملأ قبره ناراً وأصله ناراً» ، قال أبو عبد الله : فأبدى - يعني عمر - من رسول الله ما كان يكره»^(٥) ، وعليه فيكون نهى الله لنبيه في القرآن عن الصلاة على المنافقين إنما هو للشفقة عليهم لثلا يؤذيهم بدعايه اللاذع ، وإلا فما هو مفهوم الآيات إذا على اعتبار صدق هذه

(١) نفس المصدر ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٢) الكافي للكليني ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٣) نفس المصدر ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٤) انظر : فروع الكافي كتاب الجنائز ، باب الصلاة على الناصب ، ج ٣ ص ١٨٩ .

(٥) المرجع السابق ج ٣ ص ١٨٨ .

إن ابن سلول مات كافرا بسبب نفاقه كما هو صريح الآيات النازلة فيه ، فكيف ينافق الرسول في الصلاة عليه يا عشر الشيعة ؟ حاشا لله من أن يكون رسول الله منافقا كالشيعة !! ثم لماذا ينافق الرسول في الصلاة على منافق مستعملا التقية والرسول كان دينه - بحمد الله - ظاهرا وقت موت ابن أبي ، ولو أراد حرق المنافقين علنا لأحرقهم أخص الناس بهم ، وقد استأذن ابن عبد الله بن أبي ابن سلول رسول الله في قتل أبيه بنفسه بعد حادثة الإفك إرضاء لرسول الله فلم يأذن له ، فكيف ينافق الرسول بعد ذلك في الصلاة عليه ويبطن خلاف ما يظهر في الدعاء عليه ؟ ولكن لمن نقول هذا ومن يسمع وراوي هذه الخرافات هو الكليني عندهم .

إنك تسمع إذ ناديت حيئا ولكن لا حياة لمن تنادي

ولم يقف ضلال الشيعة بالتقية عند هذا الحد ، بل بالتقية كانت الأئمة تحرم ما أحل الله وتحل ما حرم الله ، فقد روى الكليني بسنده عن أبيان بن تغلب قال : سمعت أبا عبد الله يقول : «كان أبي - يعني الباقي - يفتى في زمان بنى أمية أن ما قتل البازى والصقر فهو حلال ، وكان يتقىهم وأنا لا أتقىهم وهو حرام ما قتل»^(١)

هذا مع أن الكليني نفسه يروى عن أبي عبد الله أيضا عن أبيه الباقي عن جابر بن عبد الله الأنباري أن رسول الله ﷺ قال : «من أرضى سلطاناً بسخط الله خرج من دين الله»^(٢) .

لكن مع ذلك فالشيعة تصر على أن التقية دين الأئمة بل من أهم دينهم ، فيروى الكليني أيضا بسنده عن أبي عمرو الأعجمي قال : قال لى أبو عبد الله : يا أبا عمرو إن تسعة عشر الدين في التقية ، ولا دين لمن لا تقية له »^(٣) ولم يقتصر الكليني وحده على ذكر نفاق التقية بل شاركه غيره من أئمتهم فقد جاء في رجال الكشى عن

(١) انظر : فروع الكافي ، كتاب الصيد ، باب صيد الزيارة والصقور وغير ذلك ج ٦ ص ٢٠٨ .

(٢) انظر : أصول الكافي ، باب من أطاع المخلوق في معصية الخالق ج ٣ ص ٣٧٣ .

(٣) انظر : أصول الكافي ، كتاب الإيمان والكفر ، باب التقية ج ٢ ص ٢١٧ .

حسين بن معاذ بن مسلم عن أبي عبد الله قال لي : بلغني أنك تقدّم في الجامع فتفتّي الناس فقلت : نعم ، إني أقدّم في الجامع فيجيء الرجل فيسألني عن الشيء فإذا عرفته بالخلاف - يعني مخالف للشيعة - أخبرته بما يقولون ، فقال لي أبو عبد الله : أصنع كذا فإني أصنع كذا^(١) وفي نظري أن سبب قول الشيعة بالثقة ، ووضعهم الأخبار على أئمتهم فيها يرجع إلى أن الأئمة من آل البيت كانت تصدر عنهم أقوالاً في الدين لا تختلف عما عليه المسلمين ، والشيعة لهم عقائد خاصة في آل البيت وكان لا يرضيهم هذا المسلك من الأئمة فوضعوا وكذبوا عليهم أخباراً مضادة لصقولها بهم وروجوا لها بقولها إن ما صدر عن الأئمة موافق لما عليه الأئمة إنما صدر على سبيل الثقة والمداراة ، كانوا يدرءون بذلك عن أنفسهم حتى لا ينكشف أمرهم ، وال الصحيح عن الأئمة هو ما نقلناه عنهم معاشر الشيعة حيث كانوا لا يستعملون معنا الثقة ، وهكذا سولت لهم أنفسهم هذا الكذب على الأئمة من آل البيت ، ولم يفت الشيعة أن وضعوا أيضاً هذه الأخبار في فضل الثقة والإشادة بها على نحو ما تقدم ، كما أنهم - حبّاً لخيوط هذه الأوهام - نسبوا إلى الأئمة أنفسهم أنهم أمرؤهم بالأخذ بما يخالف عامة الأئمة من روايتها عن رسول الله ﷺ وأن ما صدر منا معاشر الأئمة موافقاً لرواية الأئمة فلا يؤخذ به لأنه صدر على سبيل الثقة ، وأن ما صدر منا مخالف لرواية الأئمة فهو الصحيح الذي لا تقيه فيه وكان مقتضى العقل السليم والمنطق المستقيم أن العكس هو الصحيح !

جاء في كتاب تعارض الأدلة الشرعية لآية الله العظمى - كما يلقونه - وهو السيد محمد باقر الصدر تحت عنوان (أخبار الترجيح) هذه الأخبار :

« عن أبي عبد الله الصادق قال : «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فخذلما بما خالف القوم» وفي رواية أخرى : «خذ بما خالف القوم وما وافق القوم فاجتنبه» وفي أخرى عن محمد بن عبد الله قال : قلت للرضا (ع) : كيف نصنع بالخبرين المختلفين؟ فقال : «إذا ورد عليكم خبران مختلفان فانظروا إلى ما يخالف منهما

(١) انظر : رجال الكشي ص ٢١٨ .

العامة فخذوه، وانظروا إلى ما يوافق أخبارهم فدعوه) وفي أخرى عن أبي عبد الله وقد سئل (يرد علينا حديثان واحد يأمرنا بالأخذ به والآخر ينهانا عنه؟ قال: لا تعمل بواحد منها حتى تلقى صاحبك فتسأله يريد الإمام - قلت: لابد أن تعمل بواحد منهما؟ قال: خذ بما فيه خلاف العامة».

وأصرح من ذلك ما جاء عن أبي عبد الله قال: «ما سمعته مني يشبه قول الناس فيه التقية وما سمعته مني لا يشبه قول الناس فلا تقية فيه»^(١).

وقد أفصحت لنا هذه الأخبار أنهم مهما أخفوا شيئاً من عقائدهم فإن الصحيح عندهم هو ما خالف أهل السنة في روايتهم عن النبي ﷺ ، والذى وافق أهل السنة من أخبار الشيعة عن الأئمة إنما قيل على سبيل التقية والمداراة ، حيث زعموا أن أئمتهم كانوا يتقوون خلفاء بنى أمية وبنى العباس ، بل ويتقون المسلمين والرأي العام ، فكانوا حريصين بزعمهم على عدم معارضه الرأي العام في الظاهر ، أما في الباطن فكانوا يخصون شيعتهم بمكانتهم علمهم الذي هو الحق والصواب ، فصارت علامه صحة الخبر عندهم المعارض بمثله أن يخالف روایة الأمة عن نبیها ﷺ ، وبهذا فسد دین الشيعة من أساسه إذ من غير المعقول أن تقلب الأمة جميع الأحاديث عمداً لإفساد الدين؟ .

والهمم بيان أثر هذه العقيدة على التفسير :

١ - عند قوله: «إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَيْمٌ حَمِيرٌ» [الحجرات: ١٣] يقول البحرياني في تفسيرها «عن أبي عبد الله قال: أي: أعملكم بالتقية، وعن أبي الحسن الرضا قال: أشدكم تقية»^(٢).

٢ - وقال القمي في مقدمة تفسيره: «وأما الرخصة التي ظاهرها خلاف باطنها ، يعمل بظاهرها ولا يدان بباطنها فإن الله تبارك وتعالى نهى أن يتخد المؤمن الكافر ولائياً فقال: ﴿لَا يَتَغَنَّدُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَفَّارُ أَوْيَكَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨] ثم رخص عند التقية أن

(١) انظر: كتاب تعارض الأدلة الشرعية للصدر بتقرير محمود الهاشمي ص ٣٥٨ .

(٢) تفسير البرهان ج ٤ ص ١٠٣٢ .

يصلبي بصلاته ويصوم بصيامه ويعمل بعمله في الظاهر وأن يدين الله في باطنه بخلاف ذلك فقال : ﴿إِلَّا أَن تَكْتُمُوا مِنْهُنَّ تُقْنَأُ﴾ وفي معناه قول الصادق : إن الله يحب أن يؤخذ برخصته كما يحب أن يؤخذ بعراوئه»^(١).

٣- وقال الإمام الحادى عشر الحسن العسكري في تفسيره «روي عن الحسن بن علي أن رسول الله ﷺ قال : إن الأنبياء إنما فضلهم الله على الخلق أجمعين لشدة مداراتهم لأعداء دين الله وحسن تقديرهم لأجل إخوانهم في الله»^(٢).

وعن أمير المؤمنين قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من سئل من علم فكتمه حيث يجب اظهاره وتزول عنه التقى جاء يوم القيمة ملجم بلجام من النار^(٣).

وعند تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَلَا يَهُكُرُ إِلَهٌ وَجَدَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] يقول : الرحيم بعباده المؤمنين من شيعة آل محمد وسع لهم في التقى يجاهرون بإظهار موالاة أولياء الله ومعاداة أعدائه إذا قدوا ويسرونها إذا عجزوا^(٤) وعند تفسيره لقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا حَرَمَ عَيْنَكُمُ الْمَيَسَةَ وَاللَّذِمَ وَلَحْمَ الْغَنِيمِ﴾ [البقرة: ١٧٣] : نظر الباقر إلى بعض شيعته وقد دخل خلف بعض المنافقين إلى الصلاة وأحس الشيعي بأن الباقر قد عرف ذلك منه فقصده وقال : أعتذر إليك يا بن رسول الله عن صلاتي خلف فلان فإنها تقية ولو لا ذلك لصليت وحدي ، قال له الباقر يا أخي إنما كنت تحتاج أن تعتذر لو تركت ، يا عبد الله المؤمن ما زالت ملائكة السموات السبع والأرضين السبع تصلي عليك وتلعن إمامك ذاك ، وإن الله تعالى أمر أن تحسب صلاتك خلفه للتقى بسبعيناً صلاة لو صليتها لو حدرك فعليك بالتقى»^(٥).

٤- ويقول الكاشاني عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيقَاتَنَا بَنَى إِسْرَئِيلَ لَا

(١) تفسير القمي ص ١٥ .

(٢) انظر : تفسير الحسن العسكري ص ١٦٢ .

(٣) المرجع السابق ص ١٤٢ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٣٩ .

(٥) تفسير الحسن العسكري ص ٢٤٥ .

تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهُ وَبِالْوَلَادِينَ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسْنَكُمْ
 [البقرة: ٨٣] قال الصادق: قولوا للناس حسنا كلهم مؤمنهم ومخالفهم ، أما المؤمنون
 فيحيط لهم وجهه وبشره ، وأما المخالف فيكلمهم بالمداراة لا جذابهم ، إن مداراة
 أعداء الله من أفضل صدقة المرء على نفسه وإخوانه^(١).

وعند قوله تعالى: ﴿لَا يَتَحْفَظُ الْمُؤْمِنُونَ أَكْفَارِنَ أُولَئِكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِرَبِّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَكْتُمُوهُمْ تُكْتَمُهُ وَيُعَذَّرُ كُمُ اللَّهُ نَفَسُكُمْ وَإِلَّا اللَّهُ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨] يقول الكاشاني: إلا أن تخافوا من جهتهم خوفا وأمراً يجب أن يخاف
 منه، منع عن مواليتهم ظاهراً وباطناً في الأوقات كلها إلا وقت المخافة، كما قيل:
 كُلُّ وسَطًا وامش جانباً.

وفي العياشي عن الصادق: «كان رسول الله ﷺ يقول : «لا إيمان لمن لا تقية له»
 ويقول : «قال الله : ﴿إِلَّا أَنْ تَكْتُمُوهُمْ تُكْتَمُهُ﴾» وفي الكافي عنه قال: «التقية
 ترس الله بينه وبين خلقه» وعن الباقر قال: «التقية في كل شيء يضطر إليه ابن آدم ،
 وقد أحملها الله له»^(٢).

٥ - وبمناسبة آية آل عمران أذكر أقوال عدد من مفسريهم فيها ، فيقول شبر:
 «وهي التقية التي تدين بها الإمامية ودللت عليها الأخبار المتواترة»^(٣).

أما مغنية فيجعلها رخصة عند القوم فقط حيث يقول - (هذه رخصة بالمداراة عند
 الخوف فقط)^(٤) أما البلاغي فيقول : «إلا أن تقاوموا منهم تقاة مؤقتة محدودة بأن تظهروا
 لهم ما يدفع شرهم من صورة المواجهة حيث لا مندوحة لكم إلى غير ذلك ولا
 فائدة في نصر الدين بقتل الرجل حيث ينقص بقتله رجل من رجال الإسلام وأنصاره ،
 ولا تسترسلوا في ذلك ولا تجاوزوا به مقدار الضرورة ، بحيث يرجع إلى الضعف في

(١) تفسير الصافي ج ١ ص ٣٥ .

(٢) الصافي ج ١ ص ٩٦ .

(٣) تفسير شبر ص ٨٨ .

(٤) التفسير العمين ص ٥٩ .

الدين والتساهل في أمره^(١) وهذا تقيد معقول مقبول منه بخلاف ما يطلقه أصحابه فيها بلا قيود ولا حدود .

أما الطبرسي فيقول فيها: «وفي هذه الآية دلالة على أن التقىة جائزة في الدين عند الخوف على النفس ، وقال أصحابنا إنها جائزة في الأحوال كلها عند الضرورة ، وربما وجبت لضرب من اللطف والاستصلاح ، وليس تجوز من الأفعال في قتل المؤمن ، ولا فيما يعلم أو يغلب على الظن أنه إفساد في الدين .

قال المفید: «إنها قد تجب أحياناً وتكون فرضاً ، وتجوز أحياناً من غير وجوب وتكون في وقت أفضل من تركها ، وقد يكون تركها أفضل ، وإن كان فاعلها معذوراً ومعفوأ عنه متفضلاً عليه بترك اللوم عليها» ، وقال الشيخ الطوسي: «ظاهر الروايات يدل على أنها واجبة عند الخوف على النفس ، وقد روى رخصة في جواز الإفصاح بالحق عنده ، وروى الحسن أن مسلمة الكذاب أخذ رجلين من أصحاب رسول الله ﷺ فقال لأحدهما: أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال: نعم، قال: أتشهد أنني رسول الله؟ فقال: نعم ، ثم دعا بالأخر فقال: أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال: نعم ، قال: أتشهد أنني رسول الله؟ قال: إني أَصَمُّ (ثلاثاً) فضرب عنقه فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: «أما ذلك المقتول فمضى على صدقه ويقينه وأخذ بفضله فهنيئاً له ، وأما الآخر فقبل رخصة الله فلا تبعة عليه» فعلى هذا تكون التقىة رخصة والإفصاح بالحق فضيلة»^(٢) .

٦- وعند قوله تعالى: «مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْسَرَهُ وَقَبَّهُ مُظْمِنٌ بِإِلَيْمَنِ وَلَا كُنَّ مَنْ شَرَحَ إِلَى الْكُفَّارِ حَدَّرًا فَلَيَتَهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ» [النحل: ١٠٦] يذكر مغنية سبب النزول المشهور وبعده يكشف لنا من سر قول الشيعة بالتقىة حيث يقول: «قال المفسرون من السنة والشيعة إن المشركين عذبوا عمار بن ياسر حتى يعطفهم من لسانه كلمة الكفر فتفوه بها مكرهاً ، فقال

(١) مجمع البيان ج ٣ ص ٥٦ ، وقصة مسلمة ذكرها ابن كثير ج ٢ ص ٥٨٨ .

(٢) مجمع البيان ج ٣ ص ٥٦ ، وقصة مسلمة ذكرها ابن كثير ج ٢ ص ٥٨٨ .

بعضهم: يا رسول الله إن عماراً كفر، فقال الرسول ﷺ: «كلا، إن عماراً ملىء إيماناً من قرنه إلى قدمه واختلط الإيمان بلحمه ودمه» وجاء عمار إلى النبي ﷺ باكيًا ، فمسح عينيه وقال: «مالك؟ إن عادوا فعد»، فنزلت: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقْبَلُهُ مُظْمِنٌ بِإِلَيْمَنِ﴾ [النحل: ١٠٦]^(١) وذكر نحوه الطبرسي في تفسيره .

ومع أن حالة عمار هذه محدودة محصورة بالخوف على النفس من الكفار بشرط أن يكون لهم شوكة وفي المسلمين ضعف وقلة إلا أن الشيعة توسعوا في معنى التقية مع المخالفين لهم ولو لم يكن خوف ولا ضرر ، ويوضح لنا مغنية سبب لجوء الشيعة إلى التقية بما ذكره في كتابه «الشيعة في الميزان ، ومع الشيعة الإمامية» حيث أحال عليهما في نهاية تفسير الآية ، فرجعت إلى كتابه حيث أشار فوجده قد ذكر سبب النزول السابق ، ثم ذكر عن ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ما يتلخص في الآتي: إن معاوية بن أبي سفيان كتب إلى عماله برئ الذمة ممن يروي شيئاً من فضائل علي وأهل بيته ، وأن يمحوا اسم كل شيعي من دواوين العطاء ، وينكلوا بهم ويهدموا دورهم ، وامثل العمال أمر سيدهم فقتلوا الشيعة تحت كل حجر ومدر ، وطردوهم وشردوهم وقطعوا الأيدي والأرجل ، وسموا الأعين وصلبواهم على جذوع النخل ، وزاد الضغط بعده أضعافاً وبالأخص في ولادة عبيد الله بن زياد قاتل الحسين ، وولادة الحجاج بن يوسف حيث قتل الشيعة كل قتلة وأخذوا بكل ظنة وتهمة ، حتى إن الرجل ليقال له زنديق أو كافر أحب إليه من أن يقال له : شيعي ، ومن هذا الضغط التزم الشيعة طريق (التقية) ومعناها عندهم الحيبة والحذر من القوي الظالم الذي يأخذ المتهم دون أن يحاكمه ويأذن له بالدفاع عن نفسه .

ثم قال مغنية: واليوم لا أثر للتقية عند الشيعة ، حيث لا خوف عليهم ولا هم يرهبون واستدلوا على تشريع التقية بالأية [النحل: ١٠٦]: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقْبَلُهُ مُظْمِنٌ بِإِلَيْمَنِ﴾^(٢) وأقول : المستفاد من هذا أن السبب الرئيسي في القول بالتقية عند الشيعة

(١) التفسير المبين ص ٣١٠ وقد ذكر مضمونه ابن كثير ج ٢ ص ٥٨٧ .

(٢) انظر: الشيعة في الميزان ص ٣٤٥ ، ومع الشيعة الإمامية ص ١١٣ .

هو الضغوط والاضطهاد التي تعرضوا لها في عهد بنى أمية وبنى العباس ولا مزيد .
 أما أخبار الأئمة فلا شك أنها من وضع أولئك المضطهدين المشردين بدليل أن
 معنوية لم يستشهد بخبر منها ولا استدل على مشروعيتها بشاهد من هذه الأخبار ، وإنما
 كلامه في بيان أن الضغوط على الشيعة كانت هي السبب في التزامهم طريق التقىة كما
 هو واضح بقى من كلام مفسري الشيعة المقداد الحلي في الآية وهو كثير المغالطة
 وهكذا كلامه :

« دلت الآية على جواز التقىة في الجملة ، وكذا قوله : ﴿لَا يَتَعْذِذُ الْمُؤْمِنُونَ أَكْفَارِهِ﴾ ولأنها دافعة للضرر لأن الغرض ، ودفع الضرر إن لم يكن واجباً فلا أقل من
 جوازه ، ولأن الرسول محا اسمه يوم الحديبية فأعطاهم أموراً هو محارب عليها في
 الباطن ، وهو قريب من التقىة^(١) ولأن البخاري نقل في كتاب الإكراه عن الحسن
 البصري : «التقىة إلى يوم القيمة»^(٢) يعني أنها باقية جائزة إلى يوم القيمة ، ولأن
 الفقهاء الأربع يفتون بأن طلاق المكره لا يقع ، وقالوا من أكره على شرب الخمر
 والزنا فلا إثم عليه ولا حد»^(٣) .

وقال جعفر بن محمد : «التقىة ديني ودين آبائي» واحتج المخالف بأنها نفاق ،
 لأن كل واحد منها إبطان أمر وإظهار خلافه دفعاً للضرر ، والنفاق حرام ، ولأنها لو
 جازت لجاز على الأنبياء إظهار كلمة الكفر تقىة ، واللازم كالملزوم في البطلان .
 وأجيب عن الأول : بالفرق بينهما ، فإن النفاق في إبطان الكفر واعتقاده ، وهو

(١) هذا خطأ بين ، لأن محو كلمة (رسول الله) من كتاب الصلح ليس إعترافاً ولو ظاهرياً منه بأنه ليس
 رسول الله بدليل أنه حين مواجه قال : «والله إني لرسول الله وإن كنت مثوبي» وليس كذلك حال من
 يستعمل التقىة ، وإنما مواجه تيسيراً للصلح فإنه لما منعت ناقته عن دخول مكة قال : «حبسها حابس
 الفيل والله لا تسألني قريش اليوم خطة يعظمون بها حرمات الله إلا أعطيتهم إياها» فهذا المحو
 كان من أثر ذلك اليمين ، وليس من باب التقىة في شيء وكيف يتقى النبي قريشاً وقد جاءهم بجيش
 كانوا يخشون من دخوله مكة وانظر حديث الحديبية في (البخاري كتاب الشروط ج ٤ ص ١٢٠) .

(٢) رواه البخاري تعليقاً عن الحسن كتاب الإكراه ج ٤ ص ٢٠٠ ولا دلالة فيه .

(٣) الفرق بين الإكراه والتقىة الشيعية شاسع ولا يخفى على أحد فهو مغالطة ظاهرة .

حرام ، والتجهيز بإبطال الإيمان واعتقاده وهو واجب ، فلا يكون أحدهما كالآخر^(١) .

وعن الثاني بأنه خارج بالإجماع^(٢) ، وأنه لو جاز لزم انعدام الدين بالكلية لأنه لو جاز لكان أولي الأوقات به ابتداء الدعوة لكثرة العدو والمنكر حينئذ وذلك باطل .

وقد قسم أصحابنا التقة إلى ثلاثة أقسام : الأول : حرام ، وهو في الدماء فإنه لا تقة فيها فكل ما يستلزم إباحة دم من لا يجوز قتله لا يجوز التقة فيه لأنها إنما وجبت حقنا للدم فلا تكون سبباً في إياحته ، والثاني : مباح ، وهو في إظهار الكلمة الكفر فإنه يباح الأمران استدلاً بقضية عمار وأبويه ، فإن النبي ﷺ صوب الفعلين معاً كما نقل^(٣) . الثالث : واجب ، وهو ما عدا هذين القسمين ، فإن الأدلة المذكورة تقتضي ذلك^(٤) ولأن إجماع الطائفة على ذلك مع تحقيق الضرر بتركها ، أما إذا لم يتحقق الضرر فيكون فعلها مباحاً أو مستحبأ^(٥) .

وأقول : هذه هي التقة عند الشيعة في أخبار الأئمة وبيان أثرها في تفسير الشيعة لكتاب الله تعالى ، ويكتفينا تصحيحاً لمفهوم الآيات وتحقيق معنى التقة المباحة

(١) هذه مغالطة ظاهرة ، لأن تقة الشيعة ينطبق عليها تعريف الفرق تماماً أليسوا هم يعتقدون أن الصحابة كفارة ومنافقون فيبطون ذلك ويتظاهرؤن بخلافه؟ أليسوا يبطون أن القرآن محرف ليس كما أنزل الله ويتظاهرون للناس بخلاف ذلك؟ فهل هذا إبطال كفر أم إبطال إيمان؟ وهل جرائم عقائدهم الفاسدة التي يبطونها تقة ويتظاهرؤن بخلافها ، فتقية الشيعة نفاق .

(٢) نعم إجماع المسلمين على أن الأنبياء لا تجوز لهم التقة ، لكن المقداد ينافق نفسه بهذا حيث مر في كلامه قريباً أن النبي استعمل التقة في صلح الحديبية ، ومر في رواية الكليني عن الصادق أن النبي صلى على ابن أبي تقة ، فلم يقل بالثقة للأنبياء إلا الشيعة والمقداد الحلي هنا يقرر بطلانها للأنبياء وبحكي الإجماع على ذلك ونحن هنا نؤيده ونلتف نظره إلى أن هذا مع انتقاض جوابك الأول يؤيد دليل المخالف الذي ترد عليه وهو أن التقة نفاق ولو جازت لجازت على الأنبياء فهي حرام وهو المطلوب .

(٣) هذه هي الصورة الجائزة في التقة والباقي يبطل كما سيأتي ، مع أن عدمها أفضل .

(٤) قد مر في القسم الثاني في كلامه إنها مباحة في حالة الإبقاء على النفس خوفاً من الكفار ، فكيف تكون التقة واجبة فيما دون ذلك؟ المنطق السليم عدم جوازها فيما دون النفس ، أليس كذلك؟

(٥) متى كان الإجماع حجة عندكم؟ هل نسيت أصلك الفاسد؟

(٦) انظر : كتاب كنز العرفان في فقه القرآن للحلي ص ٢٠٨ .

شرعاً ما ذكره إمام الشيعة في عصره ونقيب العلوين سليل أهل البيت الشريف الرضي حيث قال في تفسيره :

مسألة (٧) موالة الكافرين عند التقىة :

ومن سأله عن معنى قوله تعالى : «لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكُفَّارَ أَوْلَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ» الآية فالجواب أن في ذلك أقوالاً :

١- منها أن الاتخاذ في الأصل هو الفصد إلىأخذ الشيء والعزم عليه ، والتمسك به والملازمته له ، فكانه تعالى قال : «لا يظہرن أحد من المؤمنين موالة أحد من الكفار قاصداً متعمداً وعادلاً بموالاته عن المؤمنين الذين هم أحقر بذلك من غيرهم لأن هذه الأفعال إنما تكون موالة بالمقاصد لا بصورة الفعل ولو لا ذلك لم تحسن مع التقىة أيضاً ، ثم استثنى سبحانه حال التقىة فقال : «إِلَّا أَن تَسْتَقُوا مِنْهُمْ ثُقَّةً» وقرئ (تقىة) وكلاهما يرجعان إلى معنى واحد ، فكانه أباح في هذه الحال عند الخوف منهم إظهار موالاتهم ومما يلتهم قولًا باللسان لا عقدًا بالجتان .

٢- وقال بعضهم معنى ذلك أن يكون المؤمن بين الكفار وحيداً أو في حكم الوحد ، إذا كان قليل الناصر غائب المظاهر والكفار لهم الغلبة والكثرة ، والدار والحوزة ، فمباح له أن يخالفهم بأحسن خلقه ، حتى يجعل الله له منهم مخرجاً ويتيح له فرجاً ولا تكون التقىة بأن يدخل معهم في انتهاك محرم واستحلال محرم ، بل التقىة بالقول والكلام ، والقلب عاقد على خلاف ما يظهر باللسان ، وروي عن أبي العالية أنه قال : «التقىة باللسان لا بالعمل»^(١).

٣- وروي عن الحسن البصري أنه قال : «إِلَّا أَن تَسْتَقُوا مِنْهُمْ ثُقَّةً» في أرحامكم التي بينكم وبينهم فتقونهم بالصلة لها والرعاية لحقوقها ، فأما المحبة لهم

(١) وفي هذا رد على الشيعة في أن الرسول صلى على ابن أبي تقىة والحسين صلى على منافق تقىة وأحد الشيعة صلى خلف رجل من الأمة تقىة فأخبره أبو جعفر بأن الله حسب صلاته بسبعينمائة صلاة إلخ فالتقىة بالقول لا بالعمل كما ذكر الشريف الرضي للمؤمن وسط كفار لهم غلبة وأرغمه على ذلك فتدبر .

في الدين وعلى الدين فلا تجوز بحال^(١).

٤- وروي عن ابن عباس أن الآية نزلت في قوم من الأنصار كان اليهود يفتنونهم في دينهم ويستميلون قلوبهم بالمتازة لهم والاختلاط بهم ، كعبد الله بن أبي ابن سلول والجد بن قيس^(٢) وغيرهما ، فنهى الله تعالى عن ملاطفة الكفار واتخاذهم شعاراً من دون المؤمنين ، وبطانة دون أهل الدين ، ولهذه الآية نظائر في التنزيل منها قوله : ﴿لَا تَنْجُذُوا بِطَائِنَةً مِّنْ دُونِكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٧] ومنها : ﴿لَا يَحِدُّ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِإِلَهٍ وَآلَيْهِمُ الْأَخْرِيرُ يُوَادِّعُونَ مِنْ حَكَمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [المجادلة: ٢٢] ومنها قوله : ﴿لَا تَنْجُذُوا الْيَهُودَ وَالْأَنَصَارَى أُولَئِكَ﴾ [المائدة: ٥١] فكل ذلك يوجب أن يعاملوا بالمغالطة والمخاشنة دون الملاطفة والملاينة إلا ما كان شاداً وخرج نادراً لعارض من الأمر وواضح من الغدر.

٥- وقال بعضهم : ﴿إِلَّا أَنْ تَكْتُبُوا مِنْهُمْ تَقْتُلَةً﴾ [آل عمران: ٢٨] معناه إلا أن يخاف لخائف منهم تلف النفس أو بعض أعضاء الجسم فيتقطفهم بإظهار الموالاة من غير اعتقاد لها ولا صدق فيها .

وقد ذهب المحققون من العلماء إلى أن من أكره على الكفر فلم يفعل حتى قتل إنه أفضل من أظهر الكفر بلسانه وإن أضمر الإيمان بقلبه ، وقالوا قد أسر المشركون بمكة خبيب بن عدي وطالبوه بإظهار كلمة الكفر أو العرض على القتل فلزم الحنيفة ولم يعط التقبة حتى قتل على ذلك ، وكان عند المسلمين أفضل من عمارة بن ياسر حين أعطي التقبة ، فأظهر الكلمة الكفر عند الإلحاح عليه بالعذاب وإن كان قلبه مطمئناً بالإيمان^(٣) .

(١) هذه هي التقية التي يقصد بها الحسن البصري وروها عنه البخاري بأنها إلى يوم القيمة كما تقدم تقريراً .

(٢) أما ابن سلول فهو رأس المنافقين وهو أشهر من أن يعرف وأما العدين قيس فإنه أحد المنافقين أيضاً وكان من حضر الحديبية ولم يبايع بيعة الرضوان حيث قد اختلف تحت بعيره فلم يدخل في عموم قوله : ﴿لَقَدْ رَفِعَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا يُبَيِّنُوكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ (المتنبي من منهاج الاعتدال ص ٦٨) .

(٣) وكذا كان أبوه ياسر وأمه سمية أفضل منه حيث ماتا تحت شدة العذاب ولم ينطقا بكلمة الكفر فكانا أول شهيدين في الإسلام وكذا الذي قتله مسيلمة أفضل من الذي لم يقتله كما قرر ذلك الطبرسي فيما تقدم .

ويستدلون بذلك على أن إعطاء التقية رخصة وأن الأفضل ترك إظهارها، وكذلك قالوا في كل أمر فيه إعزاز للدين فإن إقامة المرأة عليه حتى يقتل أفضل من الأخذ بالرخصة في العدول عنه حتى يسلم^(١).

هذا هو معنى التقية لا وجه لها في الإسلام سوى ذلك، ليست بواجبة ولا حتى مستحبة وإنما هي رخصة في حالة خاصة وهي : ما إذا كان المؤمن مستضعفًا وسط كفار لهم غلبة وشوكة أرغموه على أن يعطيهم كلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان، وكان لا مناص من ذلك إلا بإذهاق روحه، مع أن تركها أيضًا أفضل في تلك الحالة فناهيك بغيرها !!

أما تقية الشيعة فلا معنى لها إلا النفاق والكذب المحسن، وقد ذم الله النفاق والمنافقين في مواضع من كتابه ، قال تعالى : ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَّفِقُونَ قَالُوا نَشَهِدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشَهِدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَذِيلُونَ﴾ الآيات سورة المنافقون ، وبين جزاءهم في قوله : ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدُّرُجَاتِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَجِدُ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء : ١٤٥] ، ومثله كثير وبين الرسول ﷺ أن من أكبر الخيانة كذب الإنسان على أخيه الذي يصدقه وهو يظن أنه صادق وهو في الحقيقة يكذبه وينافقه حيث قال «كترت خيانة أن تحدث أخاك حديثاً هو لك به مصدق وأنت به كاذب»^(٢).

والعجب من الشيعة حين يروي ثقة إسلامهم أن رجلًا سأل الصادق عن مسألة بمحضر من أبي حنيفة ، فأحاله الصادق على أبي حنيفة فأجابه ، فقال الصادق : أصبت والله يا أبو حنيفة ، وينصرف أبو حنيفة فيقول الشيعي للصادق : كيف تحلف على صدق هذا الناصب يعني الذي يتولى أبو بكر وعمر - فقال الصادق : نعم حلفت عليه أنه أصاب الخطأ^(٣).

فهل لهذا معنى غير النفاق الذي وضحته الحديث السابق؟ وهل كان أبو حنيفة

(١) انظر : حقائق التأويل في متشابه التنزيل ج ٥ ص ٧٢ بتحقيق كاشف الغطاء .

(٢) انظر : سنن أبي داود كتاب الأدب في المعارض ج ٢ ص ٥٩٠ .

(٣) انظر : فروع الكافي كتاب الروضة ج ٨ ص ٢٩٢ .

صاحب سلطة وشوكة يخشاه الصادق أو غيره يا معاشر الشيعة؟ وهل طلب منه أبو حنيفة أن يجيب على المسألة أو أن يمدحه فتملق له الصادق بمثل هذا النفاق؟ لا شك أن زيادة الخبر -باطلة قطعاً من قوله (نعم حلفت أنه أصاب الخطأ) ولقد أثبتتم يا معاشر الشيعة أنـ التقية عندكم هي عين النفاق، وأفسدتم بها دينكم من أساسه إذ ليس من المعقول أنه إذا قال الإمام حديثاً مستقيماً يوافق ما عليه الأمة، أو عمل عملاً يشبه عمل الأمة حمل ذلك على أنه عمله أو قاله بحيلة التقية والخدعـة! فالآئمـة كانوا يصلون ويصومون ويحجـون تماماً كما تفعل الأمة. فهل معنى ذلك أنـهم فعلوه تقيـة؟ ولماذا أخذـتم هذا عنـهم؟ ما معيـار ما يصـح وما لا يصـح من ذلك عندـكم؟ نـبيـونـا بـعلم إنـ كـتمـ صـادـقـينـ ! .

نـحنـ نـجلـ أـهـلـ الـبـيـتـ جـمـيـعـاـ وـنـحـترـمـهـمـ، وـمـنـ اـحـتـرـامـاـ لـهـمـ أـنـ نـضـعـهـمـ فيـ مـصـافـ الـذـينـ يـجـاهـدـونـ فيـ سـبـيلـ اللهـ وـلـاـ يـخـافـونـ لـوـمـةـ لـائـمـ، أـمـاـ الإـيـانـ بـالـبـاطـلـ نـفـاقـ بـخـدـعـةـ التـقـيـةـ فـلـيـسـ مـنـ خـلـقـ الـمـسـلـمـ فـضـلـاـ عـنـ عـلـمـاءـ آـلـ الـبـيـتـ الـكـرـامـ! وـلـاـ نـظـنـ أـنـ أـحـدـاـ مـنـ آـلـ الـبـيـتـ كـانـ يـعـلـمـ الشـيـعـةـ تـقـيـةـ النـفـاقـ فـيـ الـعـلـمـ وـالـخـدـاعـ فـيـ الـأـخـبـارـ، وـإـنـمـاـ تـقـيـةـ النـفـاقـ أـوـ نـفـاقـ التـقـيـةـ هـوـ فـيـ الـحـقـيـقـةـ مـنـ اـخـتـرـاعـ الشـيـعـةـ قـصـدـواـ بـهـ إـفـسـادـ دـيـنـ الـأـمـةـ لـمـ رـأـوـ أـنـ أـقـوـالـ آـمـتـهـمـ لـاـ تـخـالـفـ الـأـمـةـ فـاخـتـرـعـواـ القـوـلـ بـالـتـقـيـةـ لـيـتـخـلـصـواـ مـنـ أـقـوـالـ الـأـئـمـةـ الـمـوـافـقـةـ لـمـاـ عـلـيـهـ الـأـمـةـ، وـيـأـبـىـ اللهـ إـلـاـ أـنـ يـجـعـلـ عـلـىـ كـلـ حـقـ حـقـيـقـةـ، فـقـدـ بـقـيـتـ أـقـوـالـ الـأـئـمـةـ الصـحـيـحـةـ التـيـ تـوـافـقـ الـأـمـةـ جـنـبـاـ إـلـىـ جـنـبـاـ مـعـ الـأـقـوـالـ الـمـخـلـقـةـ عـلـيـهـمـ فـيـ نـفـسـ كـتـبـ الشـيـعـةـ، وـلـذـلـكـ نـجـدـ التـضـارـبـ فـيـ أـخـبـارـهـمـ سـمـةـ بـارـزـةـ عـنـهـمـ. وـلـاـ يـتـرـدـ عـاقـلـ فـيـ أـنـ القـوـلـ الـمـجـمـعـ عـلـيـهـ مـنـ جـهـتـيـنـ مـخـلـقـتـيـنـ مـسـلـمـ الـثـبـوتـ أـمـاـ المـخـالـفـ فـلـاـ. أـمـاـ الـمـنـطـقـ الشـيـعـيـ فـقـدـ عـكـسـ الـقـضـيـةـ وـسـبـحـانـ وـاـهـبـ الـعـقـولـ ! .

ويـكـفـيـناـ فـيـ دـحـضـ هـذـهـ الفـرـيـةـ مـاـ جـاءـ عـنـ أـحـدـ سـادـةـ أـهـلـ الـبـيـتـ وـالـعـتـرـةـ الطـاهـرـةـ وـهـوـ الـحـسـنـ الـمـشـنـىـ بـنـ الـحـسـنـ السـبـطـ بـنـ عـلـيـ بـنـ أـبـيـ طـالـبـ حـيـثـ قـالـ عـنـ الشـيـعـةـ وـالـتـقـيـةـ وـالـلـهـ لـوـ أـمـكـنـتـاـ اللـهـ مـنـكـمـ يـقـصـدـ الشـيـعـةـ لـنـقـطـعـنـ أـيـديـكـمـ وـأـرـجـلـكـمـ ثـمـ لـاـ نـقـبـلـ مـنـكـمـ تـوـبـةـ، فـقـالـ لـهـ رـجـلـ لـمـ لـاـ تـقـبـلـوـنـ مـنـهـمـ تـوـبـةـ؟ قـالـ: نـحـنـ أـعـلـمـ بـهـؤـلـاءـ مـنـكـمـ، إـنـ

هؤلاء إن شاءوا صدقوكم وإن شاءوا كذبواكم وزعموا أن ذلك يستقيم لهم في «الثقة»
وilyk! إن الثقة هي باب رخصة للمسلم إذا اضطر إليها وخاف من ذي سلطان أعطاه
غير ما في نفسه يدرأ عن ذمة الله، وليس بباب فضل، إنما الفضل في القيام بأمر الله
وقول الحق، وایم الله ما بلغ من الثقة أن يجعل الله بها لعبد من عباد الله أن يضل
عباد الله^(١).

ولم تبق شبهة بعد قول هذا الإمام الجليل في أن الثقة الشيعية نفاق وخداع، كما
أن هذا النص أوضح أن دين الأئمة هو التقوى لا الثقة!!



(١) انظر: تاريخ دمشق للحافظ ابن عساكر ج ٤ ص ١٦٥ .